الغراس : لهذا ترتفع نسبة البطالة في صفوف خريجي التكوين المهني

تيلكيل عربي- العدد 16 - من 6 إلى 12 شتنبر 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

المساواة أمام الضريبة والتصنيع ومحاربة الرشوة

في صلب النموذج التنموي الجديد

ماذا بعد المصادقة على "قانون التعليم"؟

تستأنف أسبوعية "تيلكيل عربي" صدورها من حيث توقفت، بالنسبة إلى موضوعها الرئيس. فقد كان الحدث هو التشكيل القريب للجنة النموذج التنموي الجديد، بعد خطاب العرش، وكان الملف، في العدد الخامس عشر، تحت عنوان "لماذا تحدث الملك عن الفوارق الاجتماعية؟". لذا آثرنا أن نستكمل فتح النقاش حول النموذج التنموي، من خلال ثلاث زوايا نظر أخرى؛ وهي علاقة النموذج المأمول بالمساواة أمام الضريبة، والتصنيع، ومحاربة الرشوة.

وبعد أن كان الخطاب الملكي الأخير قد تطرق إلى التكوين المهني، فإن العدد الذي بين أيديكم يتضمن حوارا مع محمد الغراس، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتكوين المهني، وهو مقتطف من حوار طويل أجراه "تيلكيل عربي" معه، اخترنا منه ما يتعلق بأسباب ارتفاع نسبة البطالة في صفوف خريجي التكوين المهني، ومستوى الأجور في القطاع الخاص، ويقدم المنهجية الجديدة للدولة في دعم المقاولات الخاصة للشباب، ويعرض أسباب فشل تجربة "مقاولتي"...

وبعد أن فرض "المغرب العميق" نفسه على واجهة الأحداث في نهاية هذا الصيف، بعد الفيضانات التي أودت بثمانية أرواح، ننشر هنا تحقيقا عن قنطرة، تمت برمجة ميزانيتها من المال العام، في منطقة قريبة من المناطق المنكوبة، لكن المخاض عسير، حتى الآن، لخروجها إلى الوجود وإن بدأ بصيص من النور يظهر في آخر نهاية النفق، الذي يريد الأهالي أن يخرجوا منه، لفك العزلة عنهم وعن أبنائهم، خصوصا قبل موسم الأمطار والثلوج. ■

آثرنا أن نستكمل فتح النقاش حول النموذج التنموي من خلال ثلاث زوايا نظر أخرى.

حكومة العثماني الثانية..

بين 24 و27 وزيرا وتقليص كبير لكتاب الدولة

بدأت تخرج إلى العلن معطيات حول تصور رئيس الحكومة سعد الدين العثماني للتعديل الحكومي القادم، والذي دعا إليه الملك محمد السادس في خطاب العرش الأخير.

المختار عماري

مصادر مطلعة كشفت لـ" تيلكيل عربي" أن منهجية رئيس الحكومة تقوم على الجلوس على انفراد إلى كل حزب من الأغلبية الحكومية الحالية، بالنظر إلى أن بعض هذه الأحزاب لديها تطلع إلى الحصول على حقائب وزارية لدى أحزاب اخرى في التحالف الحكومي.
وقد عقدت في هذا الصدد لقاءات بين سعد الدين العثماني وقادة الأغلبية كل على حدة.
مصادر "تيلكيل عربي" قالت إن التصور الحالي المطروح للنقاش هو تكوين حكومة بعدد وزراء أقل من الحكومة الحالية، في نوع من القطع مع "منطق الترضيات" الذي ظل سائدا أثناء تشكيل الحكومات السابقة .
مصدر وزاري رفيع زكى هذا الطرح، وذهب أبعد من ذلك، إذ حصر العدد في ما بين 24 و27 حقيبة وزارية.
وفي الوقت الذي قالت مصادر "تيلكيل عربي" إن الملك تحدث عن وجود بعض الكفاءات في الحكومة، بما يعني أن التغيير يجب أن يشمل العدد الأكبر من الأشخاص، رفض المصدر الوزاري هذا الطرح، باعتبار أن الزمن المتبقي في عمر الحكومة المقبلة لا يتجاوز سنة ونصف، وهو زمن قصير، لن يكفي أي وزير مهما كانت كفاءته للتعرف الجيد على الملفات الموضوعة على مكتبه ومباشرة تنفيذ القرارات التي سيتخذها. وبالتالي، فالتغيير لن يكون كليا ولا شاملا، بل تغييرا بـ"قدر معين".
التغيير، حسب مصدر "تيل كيل عربي"، يجب أن يشمل أيضا تركيبة الحكومة، بحيث تتشكل من ثلاثة أقطاب: قطب اجتماعي، وآخر اقتصادي، وثالث صناعي. وهي معطيات اعتبرها المصدر الوزاري لـ"تيلكيل عربي"، "تفاصيل يصعب الخوض فيها حاليا".
معطى آخر في تشكيل الحكومة القادمة تحدث عنه مصدر "تيلكيل عربي" تمثل في خلوها من كتاب الدولة، الشيء الذي نفاه المصدر الوزاري لـ"تيلكيل عربي"، والذي تحدث عن تقليص كبير في عدد كتاب الدولة، مع ترقية عدد منهم إلى وزراء منتدبين أو وزراء.
معطى أخير في تشكيل الحكومة القادمة يتمثل في كون الباب أصبح مفتوحا لتوزيع جديد للحقائب الوزارية، التي من الممكن ان تنتقل من حزب إلى آخر ، وهو احتمال قائم، حسب الوزير الذي تحدث إليه "تيلكيل عربي" ، لكن في حدود ضيقة، لنفس الاعتبار السالف الذكر، والمتمثل في ضيق الفترة الزمنية المتبقية أمام الحكومة القادمة للعمل. مصدر "تيلكيل عربي" قال ان هذه المعطيات قد تضع الحكومة أمام "بلوكاج" جديد ، بالنظر إلى التطلعات المختلفة لأحزاب الأغلبية الحكومية.
وأضاف المصدر ذاته أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يطمح إلى أن تكون لديه وزارتا التشغيل والثقافة، فضلا عن وزارتي الجالية والإدارة العمومية، في حين يطمح التجمع الوطني للأحرار إلى سحب وزارتي الصحة والسكنى من حزب التقدم والاشتراكية، في حين ترغب الحركة الشعبية في الحفاظ على التعليم وتعزيزه بالعلاقات مع البرلمان.
المصدر الوزاري علق على هذا الطموح بـ"ضحكة مجلجلة" وبكلمة واحدة تكررت كثيرا "مستحيل أن يحصل كل حزب على الوزارات التي يريد.. مستحيل".■

الملك محمد السادس يستقبل رئيس الحكومة سعد الدين العثماني.

البنوك "الإسلامية"

توفر 6,38 مليار درهم للاقتناء السكن بالمغرب

وصلت التمويلات التي وفرتها البنوك التشاركية من أجل اقتناء السكن بالمغرب إلى 6,38 مليار درهم في متم يوليوز الماضي، في الوقت الذي مازال لم يتم تفعيل العمل بالتأمين التكافلي.

المصطفى أزوكاح

تزايدت التمويلات "الإسلامية" رغم عدم تفعيل التأمين التكافلي.

ارتفع مستوى التمويلات "الإسلامية" بنسبة 4,5 في المائة على مدى عام كامل، حسب بنك المغرب، الذي يشير إلى القروض العقارية، التي وزعتها البنوك التشاركية والكلاسيكية، إلى غاية يوليوز 273,4 مليار درهم.

وكان التمويل الذي وفرته البنوك التشاركية في العام الماضي لاقتناء السكن، مثلت 90 في المائة من مجمل التمويلات التي سخرتها إلى غاية يونيو الماضي.

وكانت تلك البنوك قد سخرت، في نهاية العام الماضي، تمويلات في حدود 4,5 مليار درهم، مقابل 200 مليون درهم في العام الذي قبله، الذي شهد العمل لأول مرة في تاريخ المغرب بالتمويلات الإسلامية.

وتجاوزت تمويلات البنوك "الإسلامية" إلى غاية يونيو الماضي بثلاث مرات الودائع التي تلقتها في في نهاية العام الماضي، والتي وصلت إلى 1,7 مليار درهم.

وتتيح البنوك التشاركية تمويلات لاقتناء العقارات لفائدة زبنائها، دون إرفاقها بالتأمين التكافلي، علما أن المجلس العلمي الأعلى رفض الاستعاضة مؤقتا عن التأمين التكافلي بالتأمين التقليدي لعدم مطابقته لمبادئ الشريعة. وتوجب على المصارف التي توفر تمويلات من أجل شراء العقارات دون ذلك التأمين، إخبار زبنائها بذلك، حيث سيكون عليهم العودة من أجل الحصول عليه بعد الشروع بالعمل به.

يشار إلى أن مجلس النواب تبنى مشروع القانون حول التأمين التكافلي، وتولت هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي النصوص التطبيقية والعقود النموذجية، التي تنتظر مصادقة المجلس العلمي الأعلى، وهو ما يمكنه أن يعطي دفعة قوية للتمويل "الإسلامي" بالمغرب.

وينتظر صدور قانون التأمين التكافلي في الجريدة الرسمية، قبل إصدار النصوص التنظيمية والعقود النموذجية، حيث أوضح خبراء هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أن ذلك سيتم، في الأسابيع المقبلة، بالنظر للمراحل التي قطعها المسار التشريعي. ■

المساواة أمام الضريبة والتصنيع ومحاربة الرشوة في صلب النموذج التنموي الجديد

المصطفى أزوكاح

الخبير الرهج:

يجب تفعيل مبدأ مساواة المغاربة أمام الضريبة

ستكون الضريبة رافعة من رافعات النموذج التنموي الجديد، الذي يتصور خبراء أن بلوغ أهدافه، يبقى رهينا بتجاوز الاختلالات التي تخترق النظام الجبائي الحالي، عبر توسيع الوعاء وتجسيد مبدأ المساواة أمام الضريبة، بما يساعد على خفض الضغط الجبائي على الملزمين النجباء ويفضي لتعظيم موارد الدولة.

الخبير الاقتصادي محمد الرهج.

ويتصور الخبير المغربي في المالية العمومية، محمد الرهج في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، أنه يتوجب الإحاطة جيدا بتمويل النموذج التنموي المرغوب، هذا ما يدفعه إلى التأكيد على أن الضريبة ستكون رافعته الأساسية، على اعتبار أن المغرب يراهن عليها كثيرا في ظل عدم توفر مصادر أخرى، غير المديونية التي يستأنس بها عند لا تكفي الإيرادات الجبائية.

يفترض الرهج أنه يجب على المغرب التوجه نحو التفعيل الحقيقي للمبدأ القاضي بأداء جميع الملزمين للضريبة، وهو ما يجد تعبيره في الفصل 39 من الدستور، الذي ينص على أنه "على الجميع أن يتحمل، كل على قدر استطاعته التكاليف العمومية، التي للقانون وحده إحداثها وتوزيعها، وفق الإجراءات المنصوص عليها في الدستور. تفعيل ذلك المبدأ يساهم في تصوره في لعب الضريبة دورها التمويلي والتوزيعي والاقتصادي.

وعندما يلح الرهج على المساواة أمام الضريبة، فلأنه يعتقد أن سيكون على المغرب، في إطار سعيه للوصول إلى نظام تنموي محفز للنمو ومحدث لفرص العمل ومقلص للفوارق، أن يعيد النظر في بعض الممارسات، التي تفضي إلى رفع الضغط الجبائي على بعض الملزمين دون غيرهم.

ويتصور أنه يجب إعادة النظر في الإعفاءات والاستثناءات التي تخص بها الدولة بعض القطاعات، حيث يشير إلى أنه إذا ما استمر العمل ببعضها، فسيكون ذلك مرتبطا بدفتر تحملات، في أفق الاستعاضة في الخمسة أعوام المقبلة عن الإعفاءات والتحفيزات بمخصصات مباشرة.

وتبلغ قيمة الإعفاءات الجبائية بالمغرب حوالي 30 مليار درهم، غير أن ذلك المبلغ يعكس التأثير الجبائي دون أخذ بعين الاعتبارات السيوسيو اقتصادية.

»

ويعتبر القطاع العقاري هو أول مستفيد من التحفيزات الجبائية، حيث يوزع الدعم بين الموجه للمستثمرين والأسر المقتنية للسكن الاجتماعي، يأتي بعد ذلك قطاع الطاقة والتصدير، وتمثل الضريبة على القيمة المضافة 53 في المائة على مستوى التحفيزات الجبائية، بينما تشكل الضريبة على الدخل 16 في المائة، والضريبة على الشركات 16 في المائة.

وقد تجلى في النقاش الذي واكب المناظرة الوطنية الثالثة حول الجباية في ماي الماضي، أن بعض الصناعيين تخلوا عن نشاطهم وتحولوا إلى العقار الذي يستفيد من تحفيزات مغرية للمستثمرين.

هذا ما يفسر فكرة التوجه نحو إخضاع الصناعة والقطاعات التي تقوم على الابتكار لمعدل 20 في المائة برسم الضريبة على الشركات، بينما سيتم إخضاع القطاعات المحمية أو الاحتكارية، التي لا تتعرض للمنافسة في السوق لسعر ضريبة مرتفع.

ويعتقد الرهج أنه يتوجب، في سياق الإصلاح الجبائي، من أجل توفير هوامش

الرهج يعتقد أن نظاما تنمويا محفزا للنمو من شأنه أن يعيد النظر في بعض ممارسات تفضي إلى رفع الضغط الجبائي على فئات دون غيرها.

تتيح خفض الضغط عن الملزمين النجباء وبلوغ هدف إعادة التوزيع. (يتوجب) مساهمة القطاع غير المهيكل، الذي يعني به الفاعلين الكبار فيه الذين لا يساهمون في المجهود الجبائي للدولة. ويحيل على دراسة أنجزها مكتب "رولان بيرجي" لفائدة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والتي خلصت إلى أن القطاع غير المهيكل يمثل 20 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي دون احتساب الفلاحة، حيث يقدر بـ170 مليار درهم في العام، من بينها 30 مليار درهم لا تحصلها الإدارة الجبائية.

ويشير إلى أن السعي لتجسيد مبدأ العدالة أمام الضريبة، يقتضي محاربة الغش والتملص والتهرب الضريبي، مشددا على ضرورة تجريم تلك الممارسات، التي تساهم بالإضافة إلى التحفيزات والإعفاءات والقطاع غير المهيكل، في حرمان حزينة الدولة من حوالي 100 مليار درهم من الإيرادات الجبائية، حسب تقديرات الرهج.

ورغم النوايا التي أعلنت عنها توصيات المناظرة الوطنية للجبائية بالصخيرات في ماي الماضي، يشدد الرهج على أن الرهان اليوم بالنسبة للمغرب يتمثل في تحقيق المساواة أمام الضريبة، فلايعقل في رأيه ألا يؤدي المستغل الذي يحقق رقم معاملات يقل عن 5 ملايين درهم الضريبة، بينما يتوجب على أجير يربح 500 ألف درهم في العام أن يؤدي 38 في المائة برسم الضريبة على الدخل.

ويسجل محمد الرهج أن القوانين الجبائية تعلن عن الرغبة في تحقيق نوع من الإنصاف الجبائي، غير أن الضغط الذي تمارسه بعض الفئات المهنية، يفرغه من محتواه. فبعد 35 عاما من وضع القانون الإطار، في ظل برنامج التقويم الهيكلي، جرى اعتماد 22 نظاما استثنائيا و416 تدبيرا يقيم إعفاءات، ما يفرغ القوانين الجبائية من محتواها، وينال من مبدأ المساواة أمام الضريبة، هذا ما يدفعه إلى التأكيد على أن المبادئ التي يعلن عنها القانون الإطار للضريبة، يبقى تجسيدها رهينا بمدى الحرص على ترجمة مبادئ الإنصاف عبر قوانين المالية. ■

الملك محمد السادس يطلق أول مصنع لـ"بوجو ستروين" بمدينة القنيطرة.

الاقتصادي الشيكر:

يجب المراهنة على التصنيع والتوافق القوي بين الفرقاء

يفترض التفكير في النموذج التنموي الجديد، الذي دعا له الملك، محمد السادس، ووعد بتشكيل لجنة لبلورته، التوجه نحو توفير شروط النجاح له عبر التركيز على التصنيع، الذي يساعد المغرب على تملك سر التكنولوجيا، وهو هدف يراه الاقتصادي محمد الشيكر ممكنا عبر مدرسة ذات جودة وإيلاء الاهتمام للبحث والتطوير، غير أن الشيكر، يشدد في هذا الحوار، على أنه لا يجب بلورة نموذج وطرحه للتطبيق، بل يفترض أن يكون مستبطنا من قبل المجتمع، كي يتبناه ويتيقن بأنه حامل للتغيير الذي ينعكس إيجابا على أفراده.

يتجه المغرب، كما دعا إلى ذلك الملك، نحو تبني نموذج تنموي جديد، يريده محفزا للنمو ومقلصا للفوارق الاجتماعية والمجالية. ما المكانة التي يفترض في النموذج أن يفردها للصناعة؟

جميع النماذج الناجحة تستند على التصنيع، التي تعتبر مسلسلا يستند على ثلاثة مراحل. المرحلة الأولى، تقتضي مدرسة ذات جودة عالية، وتستدعي المرحلة الثانية الاهتمام بالبحث والتطوير، وتأتي في المرحلة الثالثة الصناعة.

«

الاقتصادي محمد الشيكر.

بدون الاسترشاد بهذا المسلسل، ستتوفر على صناعات، كما هو الحال مع "رونو" و"بوجو" حاليا، اللتان أقامتا مصانع بالمغرب، في إطار ترحيل أنشطتها Délocalisation نحو بلدان أخرى، والحال أنه يمكن لهاتين الشركتين أو شركات أخرى أن تغادر البلد دون أن يستفيد بعد ذلك من مرورها منه. ونحن نرى كيف أن النقاش اليوم في البلدان الأوروبية، في ظل صعود الأحزاب الوطنية والشعبوية، ينصب حول عودة شركات عملاقة لإحداث أنشطة في بلدانها الأصل Relocalisation.

لماذا تلحون دائما على التصنيع، ألا يعتبر المسلسل الذي انخرط فيه المغرب نواة لذلك؟

التصنيع مرتبط بالبحث والتطوير الذي يرتهن له الابتكار، والابتكار يفترض مدرسة ذات جودة. فالنماذج التي نجحت احترمت هذا المسلسل الذي تحدثت عنه، بينما تلك التي فشلت لم تمتثل له. لنأخذ جميع البلدان الصاعدة، فقد ساهم عملها بتلك الطريقة، في تصنيع سيارتها الخاصة، مثل الهند أو الصين وكوريا الجنوبية، لأنها أدركت أن التصنيع لا يختزل في الصناعة.

لنتذكر أن "فياط " الإيطالية انخرطت مع الدولة المغربية في مشروع " صوماكا" في 1959، في نفس الوقت، الذي أطلقت مشروعا مع الهند من أجل إحداث مصنع للسيارات، واليوم الهند تتوفر على سيارتها الخاصة، بينما نحن لم نتمكن من ذلك، رغم أن "صوماكا" حققت، قبل خوصصتها، إنجازا تكنولوجيا مهما، على اعتبار أنها كانت تنتج في نفس الخط عدة ماركات من السيارات.

جميع النماذج الناجحة تستند على التصنيع، التي تعتبر مسلسلا يستند على ثلاثة مراحل.

ألا يمكن أن يتحقق التصنيع في إطار المناولة Sous-traitance؟

لا يجب أن يراهن المغرب على التصنيع عبر المناولة، بل يفترض فيه التعويل على التصنيع الذي يفضي إلى تأسيس نواة صناعة محلية نتحكم في زمامها، هكذا، عندما تأتي "رونو"، فليس من أجل أن تفرض عليك تكوين مهندسين تنفيذيين، بل يتوجب عليك أن تنتزع منها تكوين مهندسين يمكنهم بلورة مشاريع Ingénieurs de conception، كي تتمكن من التحكم في المسار التكنولوجي للصناعة. فالدول التي نجحت هي تلك التي بنت نموذجا على التصنيع ونوعا من التوافق القوي Consensus fort.

ماذا تعنون بالتوافق القوي؟

يعني ذلك أنه عندما يأتي الفرقاء الاجتماعيون إلى طاولة الحوار، لا يفعلون ذلك استنادا إلى موازين القوى، بل على أساس المصلحة العامة. خذ مثلا النموذج الألماني، فعندما يأتي الفرقاء الاجتماعيون للحوار، يعلمون أن هناك خطا أحمر متمثلا في المقاولة التي يجب حمايتها وإنقاذها. ومادام هذا الاعتبار حاضرا بقوة لدى الجميع، فإنهم يتحاورون ويقبلون بتقديم تنازلات، حيث يقبل العمال، عند نشوب أزمة، ببعض التضحيات على مستوى أجورهم وساعات العمل، بينما يلتزم مسيرو المقاولة بتوزيع ثمار النجاح الذي تحققه في السوق، عندما تكون الظرفية مساعدة. هذا التصور غير مكرس عندنا في المغرب، حيث تعتبر المقاولة ملكا لصاحبها، الذي مازلنا نطلق عليه وصف "مول الشكارة"، والحال أنها ليست ملكا له، فهي تتمتع بالشخصية المعنوية والجميع معني بها.

يتجلى من حديثكم أن النموذج هو مسألة رؤية وثقافة مقاولاتية؟

أتصور أنه إذا جاء النموذج التنموي، كي يحدد كهدف له التصنيع مع تحقيق

« توافق قوي، فإنه سيترك للمجتمع إمكانية الاستفادة من ثماره. لا يوجد بلد وضع خطاطة مسبقة Maquette حول النموذج المأمول. مثل هذه المقاربة لن تعطي نتائجها، يفترض أن يكون النموذج مستندا على الصناعة والتوافق القوي حول تدبير النزاعات والاختلافات.

هذا هو الذي سيفضي إلى تمثل المجتمع لمعالم النموذج الذي يتجلى جوهره بعد سنوات، كي يسمى بعد ذلك بـ"النموذج المغربي". فالحزب الشيوعي الصيني، لم يأت بنموذج جاهز، حيث أن المهم بالنسبة له، كان إحداث الأرضية لذلك، عبر تشجيع البحث والتطوير، وعندما تأتي من أجل إنجاز مشروع في البلد في إطار المناولة، يفرض عليك الامتثال لرؤيته للتصنيع المفضي لتوفير مسلسل صناعي، يقوم على نقل التكنولوجيا.

الوقت يضغط على بلد مثل المغرب الذي يعاني من هشاشة النمو وتفشي البطالة واتساع الفوارق الاجتماعي، كم سيستغرق مسلسل التصنيع من أجل الوصول إلى نموذج يمكن أن نصفه بالمغربي؟

في البلدان الغربية، أي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، استغرق مسلسل التصنيع حوالي قرنين، وامتد في كوريا الجنوبية على مدى ثلاثة عقود، واقتضى من الصين حوالي 15 عاما، ويمكن للمغرب أن ينجز ذلك في ظرف 10 أو 12 عاما، لأن التصنيع اليوم لا يعتمد على الصناعة الثقيلة، التي تقتضي فترات زمنية طويلة، فالثورة التكنولوجية قلصت بشكل كبير مسار إنجاز أهداف التصنيع.

لكن في انتظار بلوغ أهداف مسلسل التصنيع، بما تتيحه الثورة التكنولوجية، ألا يمكن البناء على قطاعات صناعية يتوفر فيها المغرب على خبرة كبيرة؟

كل ذلك يبقى مرتبطا بالتشخيص، فأنت عندما تتحدث إلى المسؤولين، يقولون لك إن التشخيص معروف، وهذا غير صحيح.

التصنيع مرتبط بالبحث والتطوير الذي يرتهن له الابتكار، والابتكار يفترض مدرسة ذات جودة.

هناك العديد من القطاعات بالمغرب، بعضها موزع بين المهيكل وغير المهيكل، يجب إنجاز التشخيص حول الإمكانيات المتوفرة، وتحديد المحاور من أجل إعادة تشكيل الاقتصاد الوطني. أنا أتحدث عن اقتصاد بمعناه الحديث، فالرأسمالية صاعدة عندنا، لكنها غير مهيمنة، وبالتالي، لا نحتكم للعقلانية في المجال الاقتصادي، ثم إن العلاقات الاجتماعية المهيمنة، تحيل على ما قبل الرأسمالية، فما زلنا نتحدث عن "المعلم" و"المتعلم" و"الشيخ" و"المريد".

يعتبر الشيكر أن نجاح النموذج يتطلب شروطا منها إعادة بناء الثقة، ما يستدعي الحفاظ على كرامة المواطنين.

كيف يمكن إقناع المغاربة بالانتظار عشرة أعوام أو أكثر كي يعطي النموذج الجديد ثماره؟

كي ينجح النموذج، لا بد من شروط، التي من بينها إعادة بناء الثقة، وهو ما يستدعي الحفاظ على كرامة المواطنين، التي تقتضي توفير فرص عمل وإتاحة مدرسة في مستوى انتظارات الناس. فالبلدان التي نجحت، خلقت لنموذجها شروط ذلك، التي من بينها انخراط المتجمع وتمثله، علما أنه إذا لم يكن جزء من المجتمع مقتنعا به، فلن يعطي النتائج المتوخاة. يجب أن يتقاسم الجميع النموذج ويتملكه، وهو ما يستدعي توضيح أن هناك تغييرا جار في صالح الجميع. هذا يقتضي الخروج من المقاربة التقنية والسياسية، وتبني مقاربة مجتمعية، التي تشمل الثقافي والسياسي والمؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي. ■

رئيس "تراسبارنسي المغرب":

ينقصنا ربط المسؤولية بالمحاسبة

لا يختزل النموذج التنموي في بعد الاقتصادي، بل يجب أخذ جوانب أخرى، خاصة تلك المتصلة بسيادة القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة، ذلك ما يؤكده أحمد البرنوصي، الكاتب العام للجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، فرع "تراسبارنسي" الدولية، في الحوار، حيث يعتبر أن الرشوة متفشية وتكبد المغرب خسائر كبيرة، ما يستدعي وضع حد للممارسات التي يرسخها المرتشون والمفسدون.

هل تنشغلون في جمعية محاربة الرشوة بالنقاش حول النموذج التنموي الجديد، الذي ينتظر أن تشكل لجنة خاصة من أجل بلورته، بعد ملاحظة تأجيج النموذج الحالي للفوارق الاجتماعية؟

التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشغل "تراسبارنسي المغرب". والنموذج التنموي الجديد، الذي يجري الحديث عنه اليوم، يوجد في صلب اهتماماتنا. نحن نهيئ لنقاش وطني حول هذا الموضوع. وعندما سنكون مستعدين لتنظيم تلك الندوة، في نهاية العام الجاري أو بداية العام المقبل، سندعو لها الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والحقوقيين للتعبير عن تصورنا وتقاسم وجهات النظر معهم.

ما الذي ستركزون عليه خلال الندوة التي تعتزمون تنظيمها؟

نحن نعتبر أن التشخيص الذي يتناول جوانب الضعف في النموذج التنموي الحالي استنفذ. فقد قامت به الهيئات السياسية والهيئات الاقتصادية والحكومة والنقابات والمجتمع المدني، حيث أنجزت التقييم الخاص به، وتعرف مكامن فشله، وهو ما تقر به السلطات الرسمية. وما يهمنا اليوم هو التدابير المفترض اتخاذها من أجل معالجة النظام الحالي.

أحمد البرنوصي، الكاتب العام للجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، يسارا.

أنتم جمعية تتصدى لمحاربة الرشوة منذ سنوات، ربما لمتسائل أن يتساءل حول علاقة رسالتكم بموضوع النموذج التنموي؟

نحن نعتقد أن النموذج التنموي له ارتباط وطيد بالرشوة، لو لم تكن الرشوة مستشرية لكان النموذج الحالي قد وجد، بشكل تلقائي، حلولا للمشاكل المطروحة، سواء تلك المتصلة بالنمو أو الفوارق الاجتماعية. ما ينقصنا في المغرب هو ربط المسؤولية بالمحاسبة، حيث أن العديد من المسؤولين السياسيين أو الإداريين أو المنتخبين لا يحاسبون عما قد يقترفونه من أفعال تستدعي ذلك، علما أن الرشوة تضيّع على المغرب 50 مليار درهم سنويا. هذا ما يدفع إلى التركيز على وضع حد لنشاط المفسدين والمرتشين.

لكن الحكومة وضعت الاستراتيجية الوطنية التي تسترشد بها في محاربة الفساد. ألا تكفي كي تساهم في تصحيح ما قد تؤاخذونه على النموذج التنموي من اختلالات؟

الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة التي تعود للخامس عشر من دجنبر من عام 2015، التي وضعتها الحكومة السابقة، لم تطبق، إنها حبيسة الرفوف. ونحن ننادي، منذ ثلاثة أعوام، بتنفيذ هذه الخطة، إلا أنه، مع الأسف، نلاحظ غياب الأدوات والآليات لتنفيذها. وقد كان لنا لقاء مع رئيس الحكومة، في يوليوز الماضي، حيث عبرنا له عن وجهة نظرنا تلك.

كيف تقاربون النموذج التنموي في علاقته بالرشوة؟

إذا كنا نتحدث عن النموذج التنموي فهو أكبر من الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة. فالرشوة تنخر النسق السياسي، والمغرب مصنف ضمن الأنظمة الهجينة على هذا

»

المستوى. وعلى المستوى الاقتصادي، نعرف في المغرب، الاحتكار واقتصاد الريع وتضارب المصالح.. فهناك العديد من القطاعات محتكرة من قبل أشخاص أوهيئات،وهناك العديد من المسؤولين السياسيين، يعدون برنامجا تنمويا يعده سياسي، يوجه لمصلحة خاصة. زد على ذلك سيادة نوع من عدم المساواة بين المواطنين. فهناك مواطنون يكدون، بينما آخرون يحصلون على تراخيص في المقالع أو الصيد في أعالي البحار أو ينالون أراض بأثمنة بخسة، وبهذه الطريقة لا يمكن أن نخلق التنمية ونحد من الفوارق الاجتماعية، خاصة أن هناك 200 أو 300 عائلة تحتكر الموارد الاقتصادية للبلد، والأغلبية الساحقة تبحث عن قوتها اليومي. هذا هو النموذج الذي يفترض تفاديه في المغرب عبر تثبت سيادة القانون وترسيخ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

هل يجب اختزال النموذج التنموي في الشق الاقتصادي فقط؟

عندما ننظر إلى التنمية، لا يمكن اختزالها في الجانب الاقتصادي فقط، فهناك هذا البعد، وهناك الأبعاد البشرية والثقافية والسياسية. فالنظام الاقتصادي، ركيزة أساسية، لكنه ليس كل النظام التنموي. نحن نلاحظ أن الجانب السياسي يوجه الجانب الاقتصادي، وكذلك الأمر بالنسبة للجانب الثقافي، الذي يوجه البعدين السياسي والاقتصادي. نحن عندما نتعاطى مع النموذج التنموي نقاربه من جميع الجوانب.

هل يمكن انتظار سنوات أو "فترة سماح" من أجل تكريس ربط المسؤولية بالمحاسبة قيما وممارسة، على اعتبار أن ترسيخ وتملك النموذج التنموي من قبل الفاعلين سيستغرق سنوات؟

مسألة المحاسبة وتطبيق القانون ينص عليهما الدستور، وهي مبادئ قانونية عامة لا يمكن أن ننتظر سنة و سنتين من أجل تطبيقها. إنها تتعلق بالتدبير اليومي. وربط المسؤولية بالمحاسبة يجب أن يسري على جميع مستويات المسؤوليات بالمغرب. لا يمكن أن ننتظر سنوات أخرى من أجل تطبيق مبادئ التدبير والحكامة الجيدة.

يعتبر البرنوصي أنه لو لم تكن الرشوة مستشرية لكان النموذج الحالي قد وجد، بشكل تلقائي، حلولا للمشاكل المطروحة.

ألا يمكن أن يكون هناك رأي يذهب إلى أن بلدانا تمكنت من أن تنبثق وتحقق معدلات نمو عالية دون أن تعرف سيادة مبادىء القانون وحتى ربط المسؤولية بالمحاسبة في تدبير الشأن العام؟

يظهر لي أنه في العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين، يصعب تقبل هذا التوجه، حيث لا يمكن القبول بأنظمة استبدادية تقود التنمية. هناك الصين وروسيا ودول الخليج، ليست ديمقراطية، المواطن فيها لاعتبار له، لكنها تحقق مستويات دخل فردي جد مرتفع، حيث يعتبر في دول الخليج من بين الأعلى في العالم، غير أنها دول لا تميز بين الميزانية العمومية وميزانية الأمراء فيها. نحن، إذا كنا نريد سيادة دولة القانون واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا يمكن أن نستلهم مثل تلك النماذج، لأن ذلك سيؤبد الفوارق، خاصة فيما يتصل بالخدمات العمومية من صحة وتعليم.

كيف يمكن للهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة أن تساهم في ترسيخ قيم ربط المسؤولية بالمحاسبة، علما أن تعديل قانونها من أجل إعطائها صلاحيات واسعة لم ينجز بعد؟

الهيئة الحالية للنزاهة ومحاربة الرشوة يؤطرها قانون هزيل حاليا. حيث لا يعطيها اختصاصات تمكنها من ممارسة مهامها كاملة في التصدي للرشوة والفساد. وإذا ما توفرت على قانون، يتيح لها البحث والتقصي، وإذا ما أعطيت لها صلاحية إحالة الملفات التي تتوفر بشأنها على قرائن لدى المحاكم، سيكون هناك نوع من الردع للمرتشين، غير أن عملها ليس كافيا، فهي تعمل في إطار منظومة اقتصادية واجتماعية وثقافية، وبالتالي، فهي هيئة ضمن هيئات للحكامة الجيدة، وعندما نعود لدستور 2011، نجد أنه يتحدث عن عدد من هيئات الحكامة، مثل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ومجلس المنافسة والمجلس الأعلى للحسابات... هذه كلها آليات للبحث والرقابة والحكامة الجيدة، لكنها لا تتوفر على الإمكانيات البشرية والقانونية لممارسة مهامها. ■

الغراس:

لهذا ترتفع نسبة البطالة في صفوف خريجي التكوين المهني

في حوار مطول مع "تيلكيل عربي"، يتحدث كاتب الدولة في التكوين المهني محمد الغراس عن كل ما يتعلق بالقطاع الذي يشرف عليه، على ضوء الخطاب الملكي الأخير، نختار منه في هذه الأسبوعية أهم المقاطع، خصوصا ما يتعلق بأسباب ارتفاع نسبة البطالة في صفوف خريجي التكوين المهني، ومستوى الأجور في القطاع الخاص، ويقدم المنهجية الجديدة للدولة في دعم المقاولات الخاصة للشباب، ويعرض أسباب فشل تجربة "مقاولتي".

أحمد مدياني

في آخر تقرير مفصل للمندوبية السامية للتخطيط حول البطالة في صفوف الشباب خاصة منهم الحاملين للشهادات والدبلومات، نجد أن نسبة البطالة مرتفعة عند خرجي التكوين المهني مقارنة مع خريجي الجامعات، واليوم المغرب يتجه للرفع من عدد هؤلاء الخريجين. هل هناك ضمانات كي لا ترتفع النسبة أكثر؟

لا يمكن لنا "ندرقو الشمس بالغربال". جلالة الملك، كأعلى سلطة في البلاد، دعا إلى أننا "خاص نشوفو راسنا في المرايا". لذا، يجب أن نعترف بالأخطاء وأن نتوقف عن رمي الورود على بعضنا، لأننا لم نعد في حاجة إلى إهدار المزيد من الوقت.

ما تقوم به المندوبية السامية للتخطيط، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ومن يقودها، له دور مهم في توجيه مختلف القطاعات الحكومية، ونحن ككتابة الدولة بدورنا نقوم بدراسات تهم الشغل والبطالة في صفوف الشباب خريجي مؤسسات ومعاهد التكوين المهني، كما نقوم بتتبع مسارهم خلال الـ٩ أشهر الأولى بعد تخرجهم، وهنا وجدنا أن أكثر من 50 في المائة من الشباب لا يلجون سوق الشغل، وأظهرت الدراسات أن نسبة الإدماج تصل إلى 86 في المائة بعد ثلاث سنوات من تخرجهم، وتبقى هذه النسب ضعيفة جداً.

ما نبحث عنه اليوم، من خلال الخطة، التي وضعت هو الرفع من نسبة الإدماج المباشر للخريجين في سوق الشغل. إذن أين الخلل؟

حسب التشخيص الذي قمنا به، وما جاء على لسان صاحب الجلالة خلال خطاب العرش للعام 2018، يكمن المشكل في غياب الملاءمة ما بين التشغيل والتكوين، وهو ما لايمكن أن ينتج سوى البطالة. كما لا يمكن أن نستمر بمنطق التفكير لوحدنا دون إشراك الفاعل المهني والبحث عن حاجياته وكما نقول بالدارجة "لحسب بوحدو كيشيط ليه".

من جهة أخرى يجب أن نعترف أنه خلال المرحلة السابقة، كان هناك اهتمام بالجانب الكمي أكثر من الجانب الكيفي، يعني نفتخر بعدد المؤسسات ونتباهى

»

كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني محمد الغراس يعرض التصور الجديد للتكوين المهني.

بعدد المتدربين وأننا نتوفر على نصف مليون، لكن ما هي النتيجة؟

خارطة الطريق سوف تقطع مع كل هذا. التشغيل مثل بطاقة الطلبات في أي مكان، تتضمن ما هو متوفر داخل محل تجاري، وعندما تلجه تبحث من خلال ما هو مدرج فيها. أشدد على أنه يجب أن نبحث عن تلبية حاجيات سوق الشغل.

هل يمكن أن توضيح أكثر هذا الجانب، يعني هل سنرهن التكوين المهني بالدرجة الأولى بحاجيات سوق الشغل فقط ومستوى ما وصلنا إليه من جذب للاستثمارات؟

سوف أعطيك مثلاً. شركة "بوجو سيطروين" عندما قررت الاستثمار في المغرب، تواصلنا معهم بشكل مسبق واطلعنا إلى حاجياتهم بل وأنشأنا مسلكا للتكوين المهني خاص بالمشروع، والجيل الذي بدأه وظهر خلال التدشين الملكي، من خريجي المؤسسة التي وضعناها بناء على حاجيات الشركة، وما طلب من الأخيرة هو نقل سلسلة الإنتاج إلى المغرب وتوفير فرص الشغل للمغاربة، وذلك بعد ضمان تكوين جيد لهم وكأنهم قاموا بتدريبات طويلة في الشركة.

في قطاع الطيران، قمنا بنفس الشيء. ومع شركات الطاقات المتجددة أيضاً. هذا هو الاتجاه الذي سوف نقوم بتنزيله في "مدن المهن والكفاءات" التي تحدثنا عنها في السابق، أي الأخذ بعين الاعتبار حاجيات سوق الشغل وخصوصيات كل جهة، مع إنشاء سلاسل إنتاج أو معامل أو ضيعات... صغيرة داخل المدن كي تضمن للخرجين التدريب التطبيقي، لأن المستثمرين اليوم لم يعودوا يقبلون إدماج الخرجين على أساس متدربين، بل يجب منحهم الدبلوم على أساس إطار جاهز ليقوم بعمله بشكل مباشر.

وبطبيعة الحال، بالعودة إلى نسبة البطالة في صفوف خريجي التكوين المهني التي تحدثت عنها المندوبية السامية للتخطيط، فلا يمكن في بلاد فيها 12 مليون شاب أن يجدوا فرصة للعمل كمستخدمين، وهنا يجب أن نتحدث عن شيء آخر وهو إذكاء روح المقاولة عند الشباب المغاربة. فالمقاولة ليست بالضرورة شركة كبيرة أو مؤسسة تحتاج لاستثمارات ضخمة، هناك تجارب للمقاولات الصغرى في عدد من الدول تخلق الثروة بمستويات كبيرة، واليوم أصبح العالم يتحدث عن المقاولات الصغيرة جدا.

يجب أن يتخلى الشباب في المغرب عن الانتظارية والبحث عن فرصة للعمل عند الآخر، ودور الدولة هو تمكينه من الآليات لإيجاد الفكرة وخلق المقاولة ولو من خلال التكوين الذاتي. وسوف ننشئ في هذا الصدد مؤسسة للمقاولاتية في الدار البيضاء.

(مقاطعا) لكن هنا نستحضر فشل تجربة "مقاولتي" وما خلفته في صفوف عدد كبير من الشباب الذين أثقلت كاهلهم الديون ولم تنجح المشاريع التي أطلقوها؟ ألا تتخافون من تكرار نفس التجربة؟ ألا ترون أن الضرائب في المغرب لا تشجع على خلق المقاولات؟

الأمر بعيد عن الضرائب، وإن كان هذا الموضوع متداخلا ومتشعبا، ما ينقصنا هو تأهيل الشاب ليكون مقاولاً. ما وقع في تجربة "مقاولتي" هو أننا منحنا الشباب، بهذا التعبير، "خنشة ديال الفلوس" وقلنا له "كن مقاولا"، هذا المنطق ليس سليما، ولم ولن يأتي بنتائج.

كنت خلال الأسبوع الماضي في روسيا، وذلك في إطار فعاليات المسابقة العالمية للمقاولات الشابة والتي عرفت مشاركة 230 فرقة من العالم، وصل من بينها ٥ فرق إلى الأدوار النهائية، المفاجأة أنه من بين الخمسة وجدنا اثنين من المغرب! في العالم بأسره، ينجح مغاربة شباب من بين أزيد من 230 مشاركا من كافة الدول، هذا الأمر ليس من السهل تحقيقه.

قررت أن أبحث عن الشباب في روسيا، ووجدتهم وتواصلت معهم، فرقة من المغاربة تضم شابتين. تفاجأت بالمشروع الذي وصولوا به إلى الأدوار النهائية وحصلوا على تمويل دولي لتنفيذه، والمشروع هو تحويل جلد السمك إلى مادة تستعمل في صناعة الألبسة، بل أكثر من ذلك الشابة التي تحدثت معها حضرت المسابقة بملابس مصنوعة من جلد السمك، لكي تظهر أن فكرتها قابلة للتحقق، ولك أن تتخيل كم سوف تستثمر في شيء لا نعيره في المغرب

المستثمرون اليوم لم يعودوا يقبلون بإدماج الخرجين على أساس متدربين، بل يجب منحهم الدبلوم على أساس إطار جاهز.

« أي اهتمام، ونعتبره مخلفات يجب أن تجد طريقها لمطرح النفايات فقط.
ما يحتاجه الشباب هو خلق الأفكار وامتلاك الآليات لتطويرها وصياغتها والدفاع عنها من أجل استقطاب التمويلات.
يجب أن نقر بأن المقاربة التي اعتمدت في السابق لخلق المقاولات الشابة هي مقاربة خاطئة، لأنها اعتمدت على المال فقط، وكان عندنا وهم بأن منحهم التمويل فقط كفيل بدفعهم لإنشاء المقاولات.

لكن في غياب الأفكار والمتابعة والمرافقة والتأهيل، قبل كل هذا، صرفت تلك الأموال في شراء السيارات والمقرات والتجهيزات وحتى الهواتف النقالة، بدون مبالغة، ولم تنجح المشاريع التي تقدموا بها للحصول على قروض وتمويلات "وبقاو حاصلين".
هل ستضمن خارطة الطريق التي وضعت الإدماج للشباب في سوق الشغل ومن جهة أخرى الرفع من مستوى إذكاء روح المقاولة؟
في سويسرا، عدد الشباب الذين يختارون التكوين المهني يتجاوز نسبة الـ85 في المائة، وعدد قليل جدا منهم يلجون الجامعات، في ألمانيا نفس الشيء.

ما وقع في تجربة "مقاولتي" هو أننا منحنا الشباب "خنشة ديال الفلوس" وقلنا له "كن مقاولاً"، هذا المنطق ليس سليما.

لكن نحن لسنا سويسرا ولا نحن ألمانيا.. الشباب يتخوفون من التكوين المهني بسبب مستويات الأجور والاستقرار الاجتماعي، الشباب لا يثقون في القطاع الخاص كمشغل يضمن الاستمرارية؟!
ما طرحته مسألة مهمة جدا ومعقدة، وفعلا هناك أمور لا يمكن أن تفرضها بين عشية وضحاها. ما نطمح إليه بالدرجة الأولى ونبحث عنه هو منح الشباب التأهيل الجيد والكفاءات على أعلى مستوى. المسائل البسيطة التي لا تحتاج مهارات كبيرة وتقنية معقدة أجرها الشهري واضح ومعروف، لكن الشباب الذين يعملون في صناعة السيارات في القنيطرة وطنجة ومن يشتغلون في الطاقات المتجددة هل يشتغلون بالحد الأدنى للأجور؟ طبعا لا.

أنا لا أتحدث عن فئة محدودة من المهندسين أو التقنيين المتخصصين المحظوظين بين قوسين بولوج شركات بعينها، طرحت السؤال حول القاعدة الكبيرة لآلاف الشباب الذي يجدون أنفسهم أمام شركات تفرض أجوراً هزيلة وظروف عمل لا تضمن الاستقرار الاجتماعي...
نحن نتكلم اليوم عن هذه القاعدة الكبيرة التي تقصد بسؤالك، وللأسف يجب أن نعترف أنها لم تكن مؤهلة لتدافع عن مصالحها في ولوج سوق الشغل بأجور جيدة. مستوى تخصص هذه الفئة اليوم في ارتفاع بالموازاة مع ارتفاع حجم الاستثمارات في المغرب، وهناك مهن تم القطع فيها مع منح أجور زهيدة أو التشغيل المؤقت. القاعدة الكبيرة من الخريجين للأسف يجب أن نعترف أنها لم تكن مؤهلة لتدافع عن مصالحها في ولوج سوق الشغل بأجور جيدة. سوف نعكس ما طرحته وسوف تجد أن هذا الأمر غريب لكنه واقع، هناك شركات مستعدة لمنح أجور جد مرتفعة لكنها لم تجد الكفاءات لتشغيلها، وسوف أقدم لك مثالاً حياً نعيشه اليوم. عندنا المهن الطبية والشبه طبية توفر كل سنة 4000 إلى 4500 فرصة عمل جديدة بأجور مرتفعة، لكن لا تجد الكفاءات لتشغيلها.

***(مقاطعا) هذا يفوق حجم ما توفره وزارة الصحة من مناصب للشغل سنوياً؟!**
نعم، كل سنة ما بين 4000 إلى 4500 منصب شغل جديد، ولا أتحدث من فراغ. المفارقة الغريبة هو أن هذه المناصب تخلق لكن لا يجد المستثمرون من يشغلون، ماذا يقع؟ كلما فتحت مصحة جديدة تستقطب بأجور عالية من كانوا يشتغلون في مصحات أخرى. نفس الشيء بالنسبة للمختبرات. ■

يقول الغراس إن التكوين في قطاع الطيران تم بناء على حاجيات المستثمرين الجدد.

"تنغرين" بالحوز..

قرية تحلم بقنطرة لم تشيد رغم رصد ميزانية من المال العام لها!

لا يسأم أهل قرية "تنغرين" بالحوز من المطالبة بحقهم في قنطرة صغيرة بين ضفتي وادي "إمنان"، لم يستسلموا لخيبة الأمل، بعد تأخر إنجاز المشروع. حيتمسكون بحلمهم، كما تمسكت القرية منذ قرون بإحدى تجاويف جبال الأطلس، متحدية أحوال الطقس وقصر ذات اليد، مكتفية بالقليل الذي تجود به أشجار الجوز وحقول الشعير وقطيع الماعز الذي كانت تتربص به الذئاب، يواجهون غضب الطبيعة والمرض والموت، بالكثير من التسليم والصبر دون أن يشغلوا العالم بحالهم.

المصطفى أزوكاح

قنطرة طولها 8 أمتار فقط»، كان يفترض أن تنجز قبل أشهر، مادامت الصفقة الخاصة بها أسندت لمقاولة متخصصة في الأشغال العمومية من قبل المجلس الإقليمي للحوز وجهة مراكش- آسفي، وجماعة آسني.

وفي التاسع عشر من غشت الجاري، قصد حوالي ستون من أبناء القرية قرية تنغرين، مقر عمالة الحوز، من أجل الحصول على توضيح حول أسباب توقف أشغال مد القنطرة، والحصول على التزام بتنفيذ المشروع الذي رصدت له مخصصات مالية وحددت المقاولة التي ستنفذه.

بعد احتجاجهم أمام مقر عمالة الحوز في التاسع عشر من غشت، عقد اجتماع بين ممثلين عن القرية، وممثلين عن المجلس الإقليمي صاحب المشروع، ورئيس جماعة آسني، ورئيس قسم التجهيز بالعمالة، ورئيس دائرة آسني، وقائد آسني. ذلك اجتماع انتهى بالاتفاق على استئناف الأشغال في القنطرة في الخامس من شتنبر الجاري (لكن تم تأجيل انطلاق الأشغال إلى يوم السبت 7 شتنبر الجاري بسبب الأحوال الجوية الأخيرة).

جرافة معطلة في الوادي

لقد استبشر سكان القرية خيرا، عندما نصبت في قمة جبل "إمنان" لوحة، تعلن عن مشروع القنطرة، حيث جرت الإشارة إلى تفاصيله التقنية ومبلغ إنجازه، وظنوا أن ما كان حلما سيصبح واقعا، عندما نزلت جرافة بجانب الوادي، ذلك حدث نادر في حوليات القرية. «

نقرأ في تلك اللوحة أن المجلس الإقليمي للحوز وجهة مركش-آسفي وجماعة آسني، ستتولى توفير تمويل أكثر من 129 مليون سنتيم، من أجل إنجاز قنطرتين في ظرف ستة أشهر: الأولى على وادي "وانسكرا" على مستوى قرية "وانسكرا"، والثانية على وادي "إمنان" على مستوى طريق دوار "تنغرين".

مدت قنطرة "وانسكرا" في الربع الأخير من العام الماضي، وظن سكان "تنغرين" أن دورهم قد حان، غير أن ظنهم خاب، ما دفعهم، كما يحكي محمد أيت أزكاغ، أحد أبناء القرية، إلى التوجه إلى مقر عمالة الحوز، حيث أخبروا في نونبر الماضي، بأن الظروف المناخية، لا تشجع على بدء الأشغال.

وعندما حلت جرافة في يناير بالوادي، اعتقدوا أن مد القنطرة لن يستغرق سوى أسابيع، ما دام طولها لا يتعدى ثمانية أمتار، حسب محمد أيت أزكاغ، الذي يؤكد أن الساكنة صدمت، عندما توقفت الجرافة التي كانت تحفر عند الوادي، حيث غادرها سائقها في فبراير، وظلت رابضة هناك إلى الآن، ولم يعودوا يسمعون هدير محركها، رغم المساعي التي بذلت لدى السلطات المحلية. ويذهب الحسين زعرور، رئيس جماعة آسني، التي تساهم في تمويل المشروع، في تصريح لـ" تيلكيل عربي"، بأن التأخر الذي سجل في البداية في إنجاز القنطرة عائد إلى إعادة النظر في الدراسة التقنية الخاصة بها، حيث أنجزت وأحيلت على المجلس الإقليمي صاحب المشروع، الذي يفترض فيه تكليف المقاولة باستئناف الأشغال في الأيام المقبلة.

من جهته، يؤكد رئيس المجلس الإقليمي إبراهيم أتوكرات، في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، توصله بالدراسة الجديدة قبل شهر من جماعة آسني، غير أنه يعتبر أن مسؤولية التأخر في إنجاز القنطرة تتحملها المقاولة التي يفترض فيها تولي ذلك.

ويشدد على أنه سيكون على المقاولة بعد الاجتماع الذي عقد مؤخرا بمقر عمالة الحوز مع ممثلي قرية " تنغرين"، استئناف الأشغال في شتنبر الجاري، وإنجاز ما اتفق عليه أو فسخ العقد الذي يربطها بالمجلس الإقليمي، الذي سيترتب عنه فقدانها للضمانة التي تشمل قنطرتي "وانسكرا" و"تنغرين"، وإطلاق طلب عروض جديد، مضيفا أنه يميل لتفادي الخيار الأخير، حتى لا يتأخر إنجاز المشروع أكثر.

مازال أهل قرية "تنغرين" بالحوز ينتظرون انطلاق الأشغال لبناء القنطرة الموعودة.

قنطرة صغيرة.. وذاكرة

في انتظار تفعيل ما اتفق عليه في 19 غشت الماضي، وما سيتمخض عنه اجتماع غد الثلاثاء، تبقى القنطرة في قلب انشغالات ساكنة "تنغرين"، يقول عبد الرحيم أيت احماد "لقد ضحت الساكنة، قبل مشروع القنطرة، بحوالي 200 من الأشجار، أتت عليها الجرافة، حيث اعتبر ذلك مساهمة لا بد منها من أجل مد الطريق، التي يفترض أن تصلها القنطرة بطريق أخرى توجد في إحدى ضفتي الوادي، غير أن آمال أبناء القرية خابت". لا يكف أهالي القرية عن الحديث عن فوائد القنطرة التي، ستصل بين طرفي القرية، اللذين ينعزلان عن بعضها، عندما يفيض الوادي، الذي يحرم حتى الأطفال من الالتحاق بالمدرسة.

تلك القنطرة الصغيرة، التي يحلم بها أبناء القرية، لن تصل بين ضفتيها فقط، بل ستكون صلة وصل مع الطريق الدائرية التي شقت في الأعوام الأخيرة، في الجبل الذي يحتضن القرية، التي أصبحت تتوفر على منفذين إلى آسني التي تضم السوق الأسبوعي، بعدما كان الوصول إلى القرية يتم عبر إمليل فقط. قبل أكثر من عقد ونصف من الزمن، كانت قرية تنغرين معزولة عن العالم، إلا ما كان من تلك الطريق الوعرة، التي يشقها البشر والبغال بالكثير من الجهد، في الشتاء والصيف، على مدى ساعتين ونصف من قرية إمليل التي تبعد عن مراكش بحوالي سبعين كيلومترا.

كانت الثلوج، في العقود السابقة، تجعل عبور تلك الطريق الملتوية التي لا يتجاوز عرضها حوالي مترا مستحيلا، فتصبح القرية معزولة عن العالم، الذي لا يعلم بما تكابده، على مدى أكثر من شهرين، في فصل الشتاء، الذي تتأهب له الأسر في الصيف، حيث تخزن الحطب والعدس والشعير والدرة والشاي والسكر.

استبشر سكان القرية خيرا عندما نصبت في قمة جبل "إمنان" لوحة، تعلن عن مشروع القنطرة وتفاصيله التقنية ومبلغ إنجازه.

مازالت ذاكرة القرية تحتفظ بصور مؤلمة، لنساء حوامل، في فصل الشتاء البارد، لم تتمكن قابلات القرية من توليدهم، فقد جاءهن المخاض معقدا، كي يحملهن أبناء تنغرين على نعش، ويصعدون بهن الجبل في اتجاه مستوصف إمليل، غير أنهن غالبا ما كن يسلمن الروح في منتصف الطريق، كي ينتهين في المقبرة التي تطل على القرية.

تعطش للمدرسة والطريق والتواصل

في الأعوام الأخيرة، سعت جمعية شكل نواتها الصلبة، أبناء القرية المهاجرين إلى مدينة الدار البيضاء، لدى رئيس جماعة آسني، من أجل توسيع تلك الطريق، كي يصبح بإمكان السيارات الوصول إلى القرية.

لم يكن إقناع رئيس الجماعة بالأمر الهين، ولزم الانتظار طويلا، قبل أن يضع جرافة رهن إشارة أبناء القرية، الذين وفروا، كما يؤكد ذلك عضوا الجمعية، عبد الرحيم أيت احماد، الغازوال لمحرك الجرافة، كي تشرع في توسيع الطريق، التي بلغت القرية. هكذا وصلت وسائل النقل إلى القرية، خاصة يوم السوق الأسبوعي، الذي يبعد عنها بحوالي 15 كيلومترا.

القنطرة التي يتطلع إليها أهل قرية تنغرين ستساعد الأطفال على عدم التوقف عن الدراسة عندما يفيض الوادي أو تتساقط الثلوج.

القنطرة التي يتطلع إليها أهل قرية تنغرين، ستساعد أطفال القرية على عدم التوقف عن الدراسة عندما يفيض الوادي أو تتساقط الثلوج. هم يدركون أن القنطرة ستفتح أمام الأبناء آفاق الحلم بالتعلم، كما الطريق، التي أتاحت للعديد من الشباب، مواصلة مسارهم الدراسي، ما داموا تمكنوا من الوصول إلى آسني، حيث التعليم الإعدادي والثانوي، ثم مراكش أوالرباط،حيث الجامعة.

لم ينفصل الحلم بتأمين الطريق، عن الحلم بتوفير المدرسة، فقبل أكثر من 15 عاما، ارتجل أهل القرية، فصلا دراسيا في المسجد، وسعوا من أجل التوفر على معلم. كان ذلك أول اتصال لأطفال القرية بالمدرسة، قبل أن تبنى، بعد طرق العديد من الأبواب، مدرسة في أحدى ضفتي القرية.

ذلك إنجاز كبير في تاريخ تلك القرية، التي فتح العلم آفاق جديدة أمام أبنائها، الذين لا يترددون في المطالبة بالخدمات الأساسية. فقبل الترافع لدى السلطات التي يهمها الأمر من أجل مد القنطرة، كانوا سعوا، بالكثير من الإصرار، لكي يحصلوا على التغطية بشبكة الهاتف المحمول والإنترنيت.

ذلك ما تأتى لهم قبل أشهر، كي تصبح وسائل التواصل الاجتماعي فضاء للتداول حول يوميات وآمال وأحلام القرية. هكذا طغت القنطرة، في الأيام الأخيرة، على انشغالات رواد وسائط التواصل الاجتماعي من أبناء القرية. ■

من الاحتجاجات السابقة لأهل قرية "تنغرين" عن تأخر بناء القنطرة.